جامعة القاهرة

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

ندوة

" المنظمات غير الحكومية وشئون البيئة فى مصر"

الاثنين 2002/12/23

المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون البيئة فى مصر

مدخل الشراكة.

أ.د. عطيه حسين أفندي

أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة

المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون البيئة فى مصر

مدخل الشراكة.

استهلال

دخل تعبير " النظام الثالث" فى الدراسات الحديثة الخاصة بالتنمية وتواتر استعماله ليشمل الأنشطة التى لا تدخل فى إطار سلطة الدولة والحكم (النظام الأول) ولا فى إطار نشاط الأعمال التى يسعى إلى الربح والتكسب(النظام الثانى) وهذا النظام يشمل التجمعات التى يكونها الأفراد متطوعين لأداء أنشطة جمة ضرورية للحياة والتى كثيراً ما تسمى بـ " الأعمال التطوعية" من مدخل الإقبال تطوعاً على المشاركة فيها، كما تسمى " الأنشطة الخيرية" نسبة إلى الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه، و تسمى إجمالاً المنظمات غير الحكومية إستناداً إلى تمييزها عن المنظمات الحكومية.

ومصطلح المنظمات غير الحكومية واسع جداً، وإذا توخينا الدقة فى القول فإنه يصف أية منظمة ليست جزءا من الحكومة أو لا يكون أعضاؤها من الحكومات، منظمات تطوعية خاصة، جماعات مجتمعية، إتحادات مهنية وتجارية، نقابات عمالية، ومنظمات أكاديمية وعلمية.

ويمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين وكثيراً جداً ما تعمل لصالح آخرين، وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وأعضائها، وهى تغطى مجالاً واسعاً للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين ويصل إلى الإتحادات الوطنية والشبكات الدولية والقضايا التى تعالجها هذه المنظمات عديدة للغاية ومتنوعة بدءا من الرعاية الإجتماعية والصحة وشئون البيئة والتنمية ووصولاً إلى حقوق الانسان وما شاكل، وعلى أية حال تعرف المنظمات غير الحكومية بأهم سماتها وخصائصها وهى: التطوعية- غير هادفة إلى تحقيق ربح- غير حكومية- التجرد- عدم التسييس- الإدارة الذاتية- والتمويل ذو الصفة الخاصة.

ولعل مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار تمثل تحدياً كبيراً تسعى المنظمات غير الحكومية المعنية به إلى مجابهته وبذل الجهد وأداء العمل الذى يكمل دور الأجهزة التنفيذية ويتكامل معه ومع دور القطاع الخاص.

ومنذ مؤتمر ستوكهولم (1972)، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية والذى أصبح من معالم تطور الفكر البيئى حتى أننا نتحدث اليوم عن مرحلة ما قبل ستكهولم وما بعد ستكهولم ، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه فى تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، وإتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الإهتمام العام والسياسى بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال يقوم عدد من المنظمات غير

الحكومية فى مختلف أرجاء العالم(شيلى- كولومبيا- الهند- ماليزيا- تركيا- الولايات المتحدة وغيرها) بنشر تقارير وطنية عن" حالة البيئة" وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة - بما فيها المعهد الإعلامي للمراقبة والمعهد العالمى للموارد والإتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - تقارير هامة عن البيئة العالمية وقاعدة الموارد الطبيعية وبعض المجالات الخاصة بالبيئة.

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه حين انعقد مؤتمر ستكهولم عام 1972، كان عدد الدول التى بها وزارات أو مجالس أو أجهزة للبيئة 11 دولة فقط فى العالم كله، ولم تكن من بينها دولة واحدة نامية، أما اليوم فهناك 112 دولة فيها أجهزة لحماية البيئة أيا كان مسماها وهيكلها التنظيمى ومستواها الإدارى، وكانت المنظمات المهتمة بقضايا البيئة 2500 منظمة فى العالم كله، ولم يكن فى الدول النامية غير ثلاث أو أربع منظمات، أما اليوم فهناك أكثر من 2000 منظمة غير حكومية فى الدول النامية وحدها.

وقد حثت " لجنة برونتلاند" فى تقريرها" مستقبلنا المشترك" الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها خاصة:

- حق المنظمات غير الحكومية فى المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.
- وحقها فى أن تستشار وأن تشترك فى عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التى من المحتمل أن تترك آثاراً كبيرة على بيئتها.
- وحقها فى اللجوء إلى وسائل الإنصاف القانونى والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها لتأثيرات خطيرة.

وقد عكست المقترحات المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذى انعقد فى ريودى جانبرو بالبرازيل (قمة الأرض 1992) والقرارات الصادرة عنه(جدول أعمال القرن 21) مساهمات مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية إذ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد فتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام مجتمع المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها " علاقة" أو " اختصاص" فى مجال البيئة والتنمية، الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر وأن تقدم مقترحات مكتوبة وتشارك فى مناقشات اللجان العاملة.

واستمرت النشاطات الدولية المعنية بالبيئة حتى وصلنا إلى قمة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا فى أغسطس 2002.

وشهدت السنوات العديدة الماضية تغييرات أساسية فى اهتمام المنظمات غير الحكومية بقضايا ومشكلات البيئة والتنمية، ولم يعد هذا الأمر قاصراً على الدول المتقدمة والصناعية. وكانت مصر من بين الدول التى شهدت تطوراً ملحوظاً واهتماماً محموداً فى مجال المنظمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة والتنمية.

فماذا عن المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون البيئة فى مصر؟

نستطيع عرض حالة المنظمات غير الحكومية فى مصر المهتمة بالبيئة ودورها فى إدارة شئون البيئة فى ضوء النقاط التالية، منطلقين من فكرة الشراكة:

أولاً: مدخل الشراكة.

ثانياً: أهمية دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات) المعنية بشئون البيئة فى مصر.

ثالثاً: الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة فى مصر وتجسيد فكرة الشراكة.

خاتمة.

أولاً: مدخل الشراكة.

إذا لم نكن نحن ... فمن ؟ وإذا لم يكن الآن ... فمتى؟

مقولة صينية قديمة.

تكرر فى السنوات الأخيرة طرح مفهوم " الشراكة " أو " المشاركة " ليعكس" شركاء التنمية " فى المرحلة الحالية : الحكومات – المنظمات غير الحكومية – القطاع الخاص – المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التمويل.

والمفهوم على بساطة ما يبدو ومنطقيته غير محدد بدقة ويتسم بالغموض، كما أنه يستلزم توافر متطلبات تضمن نجاحه ويحمل الأطراف المشاركة مسئوليات وأدوار ينبغى القيام بها.

وقد طرح المفهوم فى التسعينيات فى الخطاب العالمى للأمم المتحدة، وتواتر طرحه فى المؤتمرات العالمية الأخيرة كافة: مؤتمر البيئة فى البرازيل 1992، المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى النمسا 1993، مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، ومؤتمر القمة الاجتماعية بالدانمرك1994، مؤتمر المرأة العالمى بكين 1995 ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثانى) 1996، وقد نصت توصيات هذه المؤتمرات وغيرها التى عقدتها الأمم المتحدة، على أهمية المشاركة والدور السياسى والإقتصادي والإجتماعى لمنظمات المجتمع المدنى.

ومع تكرار إستخدام المفهوم وإتخاذه مدخلا لإبراز الأدوار والعلاقات والمسئوليات لأطراف المشاركة يهمنا التوقف هنا للتفكير فى معنى " الشراكة Partnership " وأطرافها ومتطلباتها، واللافت للنظر فى هذا السياق أنه مع وفرة الكتابات حول مفهوم المجتمع المدنى ومفهوم الحكم الموسع وتعدد الإجتهادات وتنوع الدلالات، فإن الأمر لا يبدو كذلك بشأن مفهوم الشراكة إذ تقل الدراسات التأصيلية للمفهوم بل وتندر الكتابات بشأنه.

ومن هنا اعتمد الباحث على جهود البنك الدولى لتقديم إطار عمل لهذا المفهوم محاولا إسقاطه على الشراكة داخل المجتمع فى الدولة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

ويثير إطار البنك الدولى بخصوص الشراكة هذه الأفكار والملاحظات:

1- يؤكد المصطلح على التكامل بين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل، ويعكس قيمة عملية التكامل هذه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما يعكس الإعتراف العالمى بأهمية دور المجتمع المدنى وخاصة المنظمات غير الحكومية .

2- يقوم إقتراب " الشراكة" على عدة عناصر رئيسية أهمها تعزيز وتشجيع القدرات الوطنية وبناء الإتفاق الجماعى من خلال ربط الإقتصاد بقطاع الأعمال، ومن خلال ميكانيزمات الاستشارات بقيادة الحكومة وبمشاركة المجتمع المدنى و القطاع الخاص، ومشاركين خارجيين، وأيضا تنظيم أطر الشراكة بين المساهمين فى عملية التنمية وقد أسست على تقسيم الأدوار لدعم إستراتيجية التنمية الوطنية للدولة.

3- تظل الشراكة دائما ملمحا جوهريا للتنمية، وتأسيس البنك الدولى ذاته، منذ أكثر من خمسين عاما، إنما يمثل اعترافا بأن هناك قيمة مسلم بها فى تحقيق التنمية من منظور جماعى. وخلال الخمسين سنة الماضية نشأت روابط واسعة بين مؤسسات التنمية كجزء من عملية مستمرة، وتشهد فى كل عام مزيدا من التوسع فى الشراكات القائمة وخلق روابط جديدة.

4- أن التنوع أو عدم التوافق أو النزاع من الممكن أن يكون قوة خير، وعلينا الإنتقال من حالة العداوة إلى حالة التعاون ثم المشاركة على أساس المنافع المتبادلة.

5- ينظر إلى الشراكة على أنها شارع ذو اتجاهين وذلك وفقا للحقوق والمسئوليات المتبادلة.

6- قد ينظر البعض من أصحاب المصالح فى الدول النامية إلى اقتراب الشراكة بنظرة شك وريبة " ذئب فى ثياب حمل" وقد يبالغون إلى حد اعتبار الشراكة" أصل البلاء" خاصة بالإشارة إلى المجتمع المدنى حيث تدخل الشراكة ساحة السياسة.

7- من بين شروط الشراكة مبادئ: الجودة - الأخذ والعطاء - المحاسبية أو المساءلة - توافر المعلومات وتدفقها.

8- تعتبر علاقات القوة غير المقنعة فى المحيطات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية عقبات هامة أمام تحقيق شراكات فعالة، ويخشى البعض من أن " شركاء القوة "، خارجيين أو داخليين، سوف يفرضون مبادرات التنمية على الشعوب المحلية المستهدفة.

9- التركيز على كيفية و شروط تمثيل المجتمع المدنى فى الشراكات، خاصة الفقراء والنساء وجماعات الأقليات، وتأمين حرية التعبير، وتطوير قواعد القانون، مطلوبة لتأكيد مشاركة المجتمع المدنى.

10- دعم اللامركزية مطلوب كوسيلة لتطوير الشراكات التى تتضمن الحكومات الوطنية خاصة تمكين المجالس المحلية.

11- مراعاة أن تحترم الشراكة، خاصة تصميم وتنفيذ سياسات التنمية وبرامجها، قيم المشاركين المحليين وطريقتهم فى التفكير وممارساتهم.

12- تحتل مسألة " كيفية" إنتقاء ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدنى موقعاً هاماً، للمشاركة فى العمليات التشاورية المختلفة وعمليات صنع القرار، وفى بعض الحالات يمكن أن يكون الإنتقاء الذاتى

للمشاركين آلية فعالة، وإذا دعمت هذه العملية بواسطة الحكومة تصبح الشراكة أكثر فعالية. على أية حال لا يوجد أسلوب واحد للاختيار يناسب كل الحالات، والمهم أن تتصف هذه العملية بالشفافية والمصداقية.

13- أن التوازن بين أثر التنمية المتطورة وإدراك المنفعة من جانب رجال الأعمال هو الذى يقدم الأساس لشركات رجال الأعمال من أجل التنمية، وهناك دليل متزايد على رغبة القطاع الخاص لكى يستثمر فى المجالات الإجتماعية كجزء من بناء النجاح فى أعمالهم الأصلية، ولأول مرة يدعم رجال الأعمال المبادرات الإنسانية التقليدية.

فى هذا السياق لم يعد هناك مجال للشك فى أن العالم يعيش نمط الاقتصاد المختلط الذى يقوم من خلاله القطاعان العام والخاص بتقديم السلع والخدمات، إلا أن الجديد فى فهم طبيعة الاقتصاد الذى نعيشه هو إدراك أن " القطاع الخاص" لا يعنى فقط قطاع الأعمال (Business) وأن " العام" لا يعنى فقط " الحكومة"، ذلك الإدراك الذى ساهم فى بلورته وجود قطاع ثالث يجمع بين المجالين العام والخاص.

فالقطاع الثالث الذى تمثله المنظمات غير الحكومية يقدم السلع والخدمات فى السوق سواء كان ذلك قائماً على مبدأ توليد فائض وتحقيق ربح أو على مبدأ الدعم، كذلك تقوم تلك المنظمات بتقديم خدمات ذات طبيعة عامة سواء كان ذلك بدعم أو بدون دعم من الحكومة.

المنظمات غير الحكومية تمثل جزءاً من القطاع المجتمعى فى المجتمعات الحديثة، وتقع تلك المنظمات بين القطاعين العام والخاص. وتعد تلك المنظمات بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع Community Linking Organizations وفقاً لما هو مبين فى الشكل التالى:

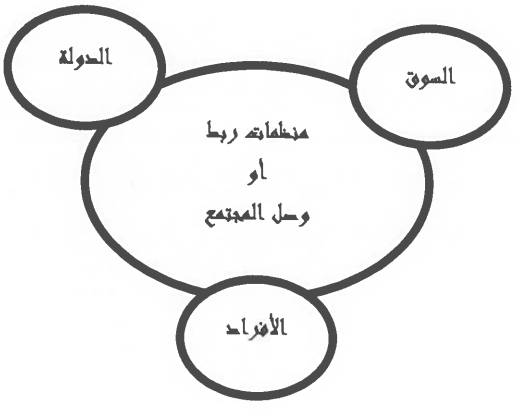

لا يوجد حل واحد للتعامل مع مسألة تعقد الحاجات الإنسانية، كما أنه لا يوجد إقتراب بسيط لإحصائها وتصنيفها، ولكن عند إتخاذ القرار بشأن أى من القطاعات الثلاثة بإمكانه أداء خدمة معينة لسد جزء من هذه الحاجة، فإنه بالإمكان الحديث عن صيغة محددة تشمل ما يلى:

- توافر الخدمات.

- إمكانية الوصول إلى الخدمات.
- القدرة على تقديم الخدمات.
- التنسيق.
- تأثير المستهلك على تصميم الخدمات التى تقدم اليه.

ويرى بعض المتشددين الذين لا يعتقدون فى إمكانية التداخل بين القطاعات الثلاثة أن تلك المعايير السابقة لا محل لها فإذا كانت المنظمات التطوعية قد قامت بمهمة أو أدت خدمة فى السابق فعليها أن تقوم بها لاحقاً، وإذا أردت أن تسير الأمور فى نصابها الصحيح عليك بالقطاع الخاص صاحب النظام المالى الرصين، وإذا كان أمراً ما يمثل شأناً حكومياً فيجب عليها أن تقوم به.

ونعتقد أن الإقتراب الأكثر ملائمة، هو أن كلاً من هذه القطاعات يملك مواطن للقوة وأخرى للضعف وأنه لا بد من التعامل مع كل موقف فى ضوء المزايا النسبية لكل قطاع فى حالة أدائه للخدمة.

فمثلاً القطاع العام(الحكومى) يميل إلى أن يكون الأفضل فيما يلى:

- ❖ إدارة السياسات.
- ❖ إعداد النظم واللوائح .
- ❖ الحفاظ على العدالة والمساواة والإنصاف.التصدى للتمييز والاستغلال.
- ❖ الحفاظ على التماسك والترابط الإجتماعى.
- ❖ تأكيد استمرارية واستقرار الخدمات.

وعلى العكس فإن القائمين على تقديم الخدمات العامة أقل مهارة فى :

- ❖ أداء المهام المعقدة.
- ❖ التعلم من نجاحات المنظمات الأخرى.
- ❖ تقديم الخدمات التى تتطلب إحداث تغييرات فى المواصفات أو طريقة الأداء.
- ❖ تقديم الخدمات لمجتمعات مختلفة الطباع والتقاليد.
- ❖ تقديم الخدمات التى يتطلب أداؤها سرعة كبيرة.

وعموماً تعانى البيروقراطية الحكومية من الفشل والأضطراب فى أداء الخدمات والمهام التى تتطلب المرونة وسرعة التغيير والتكيف الدائم وسرعة رد الفعل لإحتياجات الزبون.

* أما القطاع الخاص فهو على النقيض من ذلك تماماً فأداؤه يتسم بالتواضع الشديد بشأن القائمة الأولى من المهام والتميز بشأن القائمة الثانية. فعندما تكون المهام ذات طبيعة إقتصادية أو عندما تتطلب توجهاً

إستثمارياً فإن القطاع الخاص هو الأقرب فى إستخدام خبراته وتجاربه لأن تحقيق الربح هو الجاذب الأول للمستثمرين والشركات الخاصة.

ويتسم القطاع الخاص بقدرة أكبر على الإبداع والإبتكار مقارناً بالقطاع العام والمنظمات الحكومية فالإبداع هو طريقه نحو البقاء، ولنفس السبب فإن القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على تكييف أوضاعه مع التغيرات السريعة، والخروج من الأنشطة الفاشلة والقديمة، كذلك فهو الأقدر على إستخدام الأفراد بشكل أكثر خبرة، كما أنه أكثر إحترافاً فى مسائل التدريب.

* ويتميز القطاع الثالث بنجاح كبير فى إنجاز المهام وأداء الأعمال التى تولد هامش محدد من الربح أو لا تأتى بربح على الإطلاق، والتى تتطلب ما يلى:

- إقتراب شامل وعميق.
- إعمال جانب الخير والتوجه نحو البشر كقيمة.
- الثقة الكبيرة فى الزبائن والمستهلكين.
- الجهود التطوعية.
- التوجه الإنسانى.

هنا لا بد وأن يثور التساؤل: أين قضايا البيئة فى هذه المنظومة عن الشراكة؟

الواقع أن النظر فى المستقبل وصياغة برامج فعالة فى رعاية البيئة بتنوعاتها يتطلب توضيح السمات الخاصة لإدارة شئون البيئة التى تميزها عن إدارة النشاط الإجتماعى فى مجالات أخرى، وهذه السمات يمكن إيجازها فى أربعة كما حددها الدكتور أسامة الخولى فى مؤلفه" البيئة وقضايا التنمية":

- الاتساع المتواصل لنطاق المنظومة البيئية المطلوب التحكم بها. لقد أمتدت مع مرور الزمن من النطاق المحلى إلى المنطقة ثم المدينة فالأقاليم فالدولة فمجموعة الدول المجاورة. بل إن الأمر قد امتد الآن ليشمل كوكب الأرض كله. وواضح أن لكل نطاق مشاكله التى ترتبط بمشاكل النطاق الأوسع ومن ثم الأساليب المثلى لإدارة شئون البيئة فى نطاقة.
- التغير المستمر فى الصفات المثلى للبيئة التى يسعى نظام الإدارة البيئية لتحقيق الالتزام بها. ويأتى هذا التغير من تعميق فهمنا للأسباب الكامنة وراء الظاهرة البيئية ذات الآثار غير المرغوب فيها، ومن ثم إعادة النظر فى الصفات المطلوب الإلتزام بها.
- عدم فاعلية - أو غياب- الأدوات المجتمعية الكفيلة بتحقيق الالتزام بالمتطلبات البيئية. لقد أثبتت التجربة أن التشريعات هى أقل الأدوات فاعلية وأكثرها كلفة، وبالذات فى المجتمعات النامية وهناك اليوم توجهات جديدة لإستخدام أدوات مثل التوعية والضغط الاجتماعى والأدوات الإقتصادية

والمعونة الفنية، وتشير التجارب إلى أنها كثيراً ما تكون أكثر فاعلية من التشريعات التى كثيراً ما يصعب بل ويستحيل أحياناً الالتزام بها - الأمر الذى يفقد السلطة التشريعية هيبتها فى المجتمع.

- القيود التى تحيط بعمليات إدارة شئون البيئة، مثل بعض القيم الإجتماعية السائدة، أو توازن القوى داخل المجتمع، أو نقص الخبرة الفنية اللازمة لإدارة فاعلة لشئون البيئة.

ثانياً: أهمية دور الجمعيات المعنية بشئون البيئة فى مصر.

التشريعات والقوانين التى تصدر عن الدولة بغرض حماية قيمة معينة من قيم المجتمع، مهما كانت متكاملة ودقيقة وشاملة فى تنظيم وضع قانونى معين لن يكون لها قيمة حقيقية إذا لم تطبق فى الواقع والعمل بصورة حاسمة وكاملة، والحكومة كأداة تنفيذية للقوانين واللوائح تضطلع بهذا العبء عن طريق أجهزتها التنفيذية المختلفة.

والسؤال الذى يثور هنا هو عن دور هذه الأجهزة التنفيذية فى مجال إدارة شئون البيئة وحمايتها، وعما إذا كانت تؤدى هذا الدور بالكفاءة المطلوبة والفعالية اللازمة؟

بطبيعة الحال فى مصر، شأن معظم دول العالم، تضطلع الحكومة بدورها التنفيذي لحماية البيئة، نظراً لأنه أولاً اختصاصها الأصيل فى التنفيذ، ثانياً لأن لديها الإمكانات البشرية والمادية التى تعينها على وضع التشريعات موضع التنفيذ. ولكن اختلفت الدول فى شكل الهيئة الإدارية التى تتولى حماية هذه القيمة الهامة هل تكون فى شكل وزارة من وزارات الدولة، وتتولى ذلك بالصورة الإدارية العادية للممارسة، أم أن هذا يقتضى تكوين جهاز معين تابع لرئاسة الدولة أو لمجلس الوزراء أو لوزارة معينة، حتى يستطيع أن يمارس عمله بالسرعة التى تقتضيها الحماية دون اللجوء إلى الوسائل الإدارية البيروقراطية التى يتعين اتباعها، أم أن الأمر يترك لكل جهة إدارية تحاول تطبيق وتنفيذ القوانين الخاصة بحماية عنصر البيئة الذى يتبعها ؟

هناك من الدول من فضلت أن تكون إداراتها التنفيذية هيئة خاصة تتمتع باستقلالية وسرعة إتخاذ القرارات فى هذا الشأن وتفادى الإجراءات الحكومية المعقدة والتى يمكن أن تعطل وتضر أكثر من أن تفيد، وقد أخذت مصر بهذا الأسلوب وأنشأت" جهاز شئون البيئة" ثم وزارة الدولة لشئون البيئة.

على أنه سواء كانت الإدارة التنفيذية فى شكل وزارة من الوزارات أو مجلس أو جهاز، فإنه يرد عليها الملاحظات التالية:

* أياً كان هيكل الإدارة التنفيذية فإن القائمين عليها يعتبرون موظفون عموميون، وبالتالى تعيينهم وممارستهم لعملهم يخضع لمقتضيات الوظيفة وشروطها أكثر من كفاءتهم واقتناعهم بالعمل الذى يقدمون عليه.

* مهما كان الشكل الإدارى للإدارة التنفيذية وسواء كان وزارة أو جهاز أو هيئة عامة، فإنه يمارس هذه الاختصاصات بقرارات إدارية تخضع لكل قيود هذه القرارات فلا تكتسب المرونة اللازمة لحماية البيئة فمثلاً قد يتأخر إصدار القرار حتى يستوفى الشكل النهائى فيترتب على ذلك ضرر كبير للبيئة، خاصة فى حالات الكوارث البيئية.

* أن بعض الإدارات والهيئات العامة والتى يناط بها حماية جانب من جوانب البيئة ليس للمسؤولين فيها اقتناع كامل بحجم وأهمية المشكلة، فنراهم يتصرفون حيال المشاكل البيئية بسلبية لعدم إيمانهم بجدوى حماية البيئة من الاعتداء عليها، وهذا راجع بطبيعة الحال لعدم توافر الوعى البيئى داخل المجتمع بصفة عامة وعند هؤلاء الاداريين بصفة خاصة.

* كذلك نلاحظ أن معظم الإدارات الحكومية هى أكثر الجهات اعتداء على البيئة وعلى عناصرها المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالتلوث، دون أن تولى هذه الإدارات أى اهتمام بهذا الجانب، بالرغم من أنها منوطة قبل غيرها بالحفاظ على البيئة، وهذا يرجع كما قلنا إلى قلة الوعى البيئى لدى معظم مديرى هذه الجهات الإدارية فمثلاً مركبات الدولة هى أكثر المركبات تسبباً لتلوث البيئة دون محاولة من الجهات المسئولة عنها لإصلاحها وضبطها بصورة تقلل من تلوث الهواء بسبب عملها فمركبات هيئة النقل العام والقوات المسلحة والشرطة هى أكثر المركبات المسببة للتلوث.

وبسبب هذه الملاحظات وغيرها، اتجه كثير من العلماء والباحثين والمهتمين بشئون البيئة، والذين يلمسون بصدق مدى خطورة الاعتداء عليها، لتكوين جمعيات أهلية لبذل جهوداً أكثر لوقف الاعتداء على البيئة والحفاظ عليها، وذلك فى إطار ما نطلق عليه **(الأمل فى أن تسد الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية بصفة عامة الفجوة بين ما لا تقدر عليه الحكومة ولا يرغب فيه القطاع الخاص).**

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة حقاً فى عدد الجمعيات الأهلية التى تهتم بشئون البيئة، إما مباشرة وإما من خلال علاقة البيئة باهتماماتها الأساسية، والملاحظ من جانب الخبراء والمهتمين فى هذا السياق ما يلى:

- أن عدداً قليلاً جداً منها ذو حجم حرج، أو دراية كافية بقضايا البيئة يجعلها ذات أثر.
- أن كثير منها يعتمد على الدولة فى توفير حد أدنى من الموارد تسمح له بالاستمرار. وهو بهذا يفقد أصلاً فى صفة أساسية العمل الأهلى ويصبح متأثراً بشكل أو بآخر بالضغوط حكومية.

- الأمر الأدهى من هذا، هو اعتماد أعداد متزايد منها على التمويل من خارج الوطن العربى، وهذا أمر غير مقبول من حيث المبدأ من جانبنا، وبصرف النظر عن أى تفاصيل خاصة بشروط هذا التمويل أو مجالات إستخدامه.

على أن ما تقدم لا ينفى أن هناك نماذج نادرة ومشرفة حقاً لجمعيات أهلية أثبتت إمكان قيام تنظيمات أهلية ذات خبرة راقية وداراية متعمقة بقضايا البيئة فى مناطق عملها، وامكانات تجعلها قادرة على تبنى قضايا بيئية تهم الناس والدفاع عنها بكفاءة وعزم فى إطار التشريعات والنظم السائدة.

ويزيد من أهمية دور الجمعيات الأهلية فى إدارة شئون البيئة، ملامح الواقع التى رصدها د. أسامة الخولى، والتى نراها أمراً دافعاً لأعمال منظومة الشراكة التى ندعو إلى تأسيسها، وأهمها:

1- واضح أننا سلكنا الطريق التقليدى الذى ساد حتى وقت قريب فى الدول النامية والصناعية معاً، ألا وهو طريق إصدار التشريعات واللوائح والأوامر الإدارية، من دون إمعان النظر فى إمكان تحقيق الالتزام بها على أرض الواقع.

2- واضح أيضاً أننا- شأننا فى هذا شأن دول نامية كثيرة - مجتمع ليس معروفاً بقدرته على تحقيق الالتزام بمتطلبات التشريعات واللوائح عموماً، ونظرة سريعة فى أحوال الالتزام بقواد المرور أو اشتراطات البناء أو حماية الشواطىء أو الأراضى الزراعية أو دفع الضرائب، كفيلة بتأكيد ضعف الالتزام والإلزام بشكل عام كسمة من سمات المجتمع المصرى.

3- فى المقابل تزايدت، على مر السنوات الأخيرة، مظاهر تعاظم نطاق التلوث الصناعى وأنواعه، وتزايد الإحساس بخطورته على الصحة العامة وعلى أحوال البيئة بشكل عام.

4- الصناعة والقيادات الصناعية مدركة بشكل عام لمسئوليتها الاجتماعية ومستعدة لتحمل نصيبها العادل من المسئولية، مع الزيادات التراكمية الكبيرة فى تكلفة الإصحاح البيئى ومعالجة التلوث، خصوصاً مع التحول من الاقتصاد المركزى الموجه إلى إقتصاد السوق، الذى يلعب فيه حساب الأرباح والخسائر دور الحكم النهائى على كفاءة الأداء.

5- ثبت أن أسلوب معالجة التلوث باهظ الكلفة، لا قبل للصناعة بتحمله وبدأ الاهتمام بالأساليب البديلة الحديثة التى تركز على إجراءات وقف التلوث أصلاً، أو الإقلال من وقوعه قدر الطاقة، باعتبارها مداخل عملية وواقعية لتحقيق بدايات تحسين فى الأداء البيئى للمنشآت فى ظل الإستراتيجية الوقائية ، لا العلاجية.

6- يحتاج هذا إلى جهد وطنى يشارك فيه كل القطاعات ذات العلاقة، لا الأجهزة الحكومية وحدها، ولا المنشآت الصناعية أو المالية أو العلمية بمفردها لاستكمال آليات صياغة أهداف بيئية مقبولة اجتماعياً

وتحقيق الالتزام بها عن اقتناع وتعاون من الجميع ، والإلزام بها، إذا ما أقتضى الأمر ذلك، بأساليب ردع تلقى قبول جميع الأطراف باعتبارها إجراءات منصفة لا تعسف فيها، وتحظى بمباركة جميع الأطراف.

***أمام هذه الملامح يبدو دور المنظمات غير الحكومية فى التعامل مع قضايا البيئة أمراً حيوياً ويتزايد دور هذه المنظمات يوماً بعد يوم ، حتى فى الدول النامية، فى الكشف عن المخلفات البيئية والإخطار بها، بل حتى اتخاذ المبادرة القانونية، إذا ما سمحت القوانين بذلك، كما هى عليه الحال الآن فى مصر وأجهزة حماية البيئة التى تأخذ المبادرة فى أداء مهمتها تجد حليفا قوياً فى هذه المنظمات، عندما تشركها منذ البداية فى صياغة السياسات وتحديد المتطلبات البيئية. إلا أن هذا يتطلب أن تكون لديها دراية كافية بالتفاصيل الفنية فى الموضوع.

ثالثاً: الجمعيات الأهلية المعنية بشئون البيئة وتجسيد فكرة الشراكة.

أصبح من الطبيعى أن تعمل وزارات وأجهزة البيئة فى الدول المختلفة فى تعاون وشراكة كاملة من الجمعيات باعتبارها من أهم قطاعات المجتمع المدنى المؤثرة فى التنمية البيئية على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد بدأت الحركة البيئية فى مصر عن طريق الجمعيات قبل بداية العمل الرسمى للحكومة متمثلاً فى جهاز شئون البيئة ومن بعد ذلك وزارة الدولة لشئون البيئة.

وقد تنبهت كل من الوزارة والجهاز للدور الرائد والفعال الذى تقوم به الجمعيات الأهلية فى دفع حركة العمل البيئى فى مصر، ولذلك وضعت الوزارة فى اعتبارها عند وضع الخطط الوطنية للبيئة، الخطط الإقليمية للمحافظات، التشريع، البرامج المختلفة والأنشطة، وضعت فى كل هذه البرامج الدور الهام الذى تلعبه الجمعيات الأهلية المعنية بشئون البيئة.

ويبلغ عدد هذه الجمعيات الأهلية وفقاً لإحصاءات الإتحاد النوعى للجمعيات العاملة فى ميدان حماية البيئة، 199 جمعية فضلاً عن عشر جمعيات مركزية، وتحتل محافظة قنا المركز الأول حيث بها (36) جمعية تليها محافظة المنوفية (20) ثم محافظة القاهرة (19) فالجيزة (15)، وأقل عدد جمعيات موجود بمحافظة الفيوم، مطروح، المنيا، حيث جمعية واحدة بكل منها (أنظر الملحق رقم 1).

وتتنوع اهتمامات هذه الجمعيات ما بين العامة، الصحية، العلمية، وماشاكل ذلك، وتتعدد مسمياتها للتعبير عن اتساع مجال المشاركة فى حماية البيئة مثل جمعية خضرة لتنمية البيئة وحمايتها، جمعية محبى الأشجار، جمعية بلدى، الجمعية الأهلية لحماية البيئة، جمعية حماية البيئة والموارد، جمعية محبى الأحياء المائية، جمعية حماية البيئة من التلوث، الجمعية المصرية للعلوم الطبيعية، الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية، الجمعية المصرية لطب الصناعات، الجمعية المركزية للحفاظ على البيئة، الجمعية الخيرية لعلوم البيئة، جمعية أصدقاء البيئة والتنمية، وجمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية وغيرها.

ونشير باختصار إلى بعض هذه الجمعيات على سبيل المثال:

(1) الجمعية المصرية لعلوم البيئة.

تأسست هذه الجمعية فى عام 1975. وتهدف إلى توفير الخدمات العلمية والتربوية والاعلامية لحماية البيئة المصرية خاصة والبيئة العالمية بصفة عامة. وذلك من خلال عدة أنشطة من أهمها عقد الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات العلمية التى تتناول مشكلات معينة تواجهها البيئة المصرية أو الإقليمية. أيضاً تقوم الجمعية بتشجيع الدراسات المتعلقة بالمحافظة على الانسان من المخاطر الناجمة عن الجوانب السلبية للتقدم العلمى والتكنولوجى، وذلك بكل الوسائل المكنة، هذا بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات المحلية والأجنبية المختلفة فى كافة الأمور التى تساعد الجمعية فى أداء مهامها.

(2) الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية.

تأسست هذه الجمعية فى عام 1985. وتهدف إلى تحقيق مايلى:

1- تجميع ودراسة التشريعات الصحية والبيئية القائمة، واقتراح الجديد منها، بحسب الظروف المعاصرة لها وذلك بهدف كفالة حق من حقوق الانسان الأساسية وهو " الصحة للجميع".

2- إجراء الدراسات اللازمة للارتقاء بالمؤسسات العلاجية والتأمين الصحى وتحقيق سبل الوقاية من المرض وتحسين الخدمات العلاجية.

3- إجراء البحوث والدراسات اللازمة للعمل على حماية البيئة وتنمية مصادرها، واقتراح الإجراءات اللازمة التى تمنع تدهورها أو اندثارها أو تلوثها وتطويع الكشوف العلمية لصالح المجتمع بأسره.

4- عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات، وإعداد ونشر وإصدار الدراسات والبحوث ومختلف المطبوعات التى تضم الاقتراحات والتوصيات المتصلة بمجال الصحة والبيئة، كذلك إيفاد البعثات والاتصال بالجهات المحلية والدولية بغرض تبادل الأفكار والمعلومات.

5- تخصيص وتبادل المكافآت والمنح والجوائز للأبحاث والدراسات الخاصة بالبيئة.

(3) جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية.

وهى تعتبر جمعية الصفوة من الخبراء الدوليين فى شئون البيئة فى مقدمتهم الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طلبه والأستاذ الدكتور محمد الحفناوى، وقد جاءت لتنفيذ مشروعات إرشادية للارتقاء العمرانى فى الأحياء السكنية والعشوائيات، وقد بدأت نشاطها فى الجيزة برعاية ثلاث مشروعات لإدارة المخلفات الصلبة بإعادة تدويرها وتطوير إحدى عشوئيات الجيزة كنموذج . ولعل من أهم ما تسعى اليه الجمعية كتنمية متواصلة هو تحسين الأحوال المعيشية بتشجيع المشروعات الصغيرة وتطوير الخدمات وتدريب الكوادر ودعم إنشاء مجتمع تطوعى يراقب وينفذ ويتحمل المسئولية. ومن مهام الجمعية كذلك الارتقاء بالعمران، توفير الأمن للمشاه، الوقاية من التلوث البصرى، الضوضاء، وحماية الطابع العمرانى للأحياء.

(4) جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة.

هذه جمعية ذات طبيعة خاصة – فى سياق إطار الشراكة الذى ندعو إليه، وربما تجسد هذه الجمعية هذه الشراكة أو فلنقل هى تعبير عن اندماج بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، والجهات الحكومية".

وهذه الجمعية قام بالإعداد لتأسيسها وإنشاء القاعدة الهيكلية القانونية والتنفيذية لها، مركز البيئة والتنمية فى المنطقة العربية وأوروبا CEDARE، وتتحدد رسالة الجمعية فى الآتى:

- إن جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، إدراكاً منها بأن القرار الإقتصادى سوف يستمر فى التعامل مع البيئة على أنها هبة بدون مقابل، إلى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه قيمتها الإجتماعية مؤثرة بشكل ملموس ودائم على الأعمال:
- سوف تسعى جاهدة لإيجاد توازن مستديم بين المتطلبات الأساسية لنشاط قطاع الأعمال والحاجة إلى أن يتحمل مسئولية حماية المجتمع من الآثار السلبية لنشاطه على البيئة.
- إن الهدف من هذه الجمعية هو مساعدة قطاع الأعمال المصرى على التعرف على الطرق التى تمكنه من التعامل مع القضايا البيئية بشكل يساهم فى زيادة قدرته التنافسية فى الوقت الذى يحقق إستمرار الحفاظ على الموارد البيئية للمجتمع ككل.
- تبذل أقصى ما فى وسعها لتعريف أعضائها بالقوانين والتشريعات المحلية ومتابعة آليات السوق من خلال تحديد الأدوات الإقتصادية والمالية والتنسيق بينهما ، كما تحث الحكومة على تقديم التشجيعات اللازمة للسوق التجارية.
- تساهم فى تجميع القطاعين العام والخاص، يهدف بناء كتلة قوية ومسئولة قادرة على إعمال التنمية المستدامة، بحيث تخلق الطرق لتكيف هذه الأعمال بالإضافة إلى خلق مزايا للتنافس وذلك بالإلتزام بالمقاييس البيئية على الصعيد التجارى المحلى العالمى.

وتتحدد أهداف الجمعية فيما يلى:

من أجل تحقيق تميز واضح فيما يتعلق بالعلاقة بين الأعمال والصناعات من ناحية والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى، فإن جمعية مؤسسة الأعمال للحفاظ على البيئة سوف تسعى لتحقيق عدة أهداف هامة تشمل فيما تشمل:

- توسيع وتحديث وتوفير قاعدة المعلومات العالمية والمحلية التى تتفق مع متطلبات منطقة التجارة العالمية والـ "GATT" و "ISO" وغيرها، والخاصة بمتطلبات المقاييس البيئية للتجارة الحرة وكذلك كل المعلومات الأساسية لإعداد السياسات وصناعة القرار.
- توفير المعايير والإرشادات للأعضاء لتقييم الآثار البيئية، ومناهج الإقتصاد البيئى التى تتعلق بالتكيف والتنفيذ والتنمية الصناعية.
- تعبئة الموارد المالية من خلال تبرعات شبكة الهيئات والمؤسسات التمويلية المانحة أو الحكومات وذلك لإستخدامات الجمعية.
- التعرف على أفضل التوجهات والتقنيات لدمج قضايا البيئة والقضايا الإجتماعية والإقتصادية بعملية تطوير قطاعى الأعمال والصناعة بشكل يساهم فى التنمية المستدامة.
- الإسهام فى تطوير قاعدة قطاعى الأعمال والصناعة لتتماشى مع التنمية المستدامة من خلال تحديد وإقتراح تقنيات نظيفة قابلة التنفيذ، وحلول بديلة، إضافة إلى برامج التدريب اللازمة والبحث.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل بغرض توفير أدوات فعلية تدعم الهدف الأساسى فى تحقيق مستوى مقبول للتنمية المستدامة داخل القاعدة المصرية لقطاعى الأعمال والصناعة.
- المساعدة فى دعم الخبرات الناجحة فى إطار القاعدة المصرية لقطاعى الأعمال والصناعة فى كافة الأسواق العالمية المتلقية للسلع والخدمات المصرية.

(5) حزب الخضر المصرى.

على أن الإهتمام بشئون البيئة من جانب المنظمات غير الحكومية فى مصر لم يتجسد فى شكل الجمعيات فقط بل تجسد كذلك فى تكوين حزب سياسى هو حزب الخضر المصرى وهو حزب ذو طبيعة خاصة، ذلك أنه فى الأصل جمعية لحماية البيئة ثم تحولت إلى حزب يملك حرية التعبير عن أهدافه والحركة اللازمة لإثبات نشاطه، ولم يكن واردا تبنى الحزب لقضايا سياسية معينة إلا التى تتفق مع مبادئ الحزب والتى تتركز أساساً فى الحفاظ على البيئة المصرية وحمايتها دون الخوض فى السياسة مثل الأحزاب السياسية الأخرى ، ونعرض فيما يلى بإيجاز شديد لهذا الحزب.

أنشىء حزب الخضر المصرى عام 1990، ويعتبر ذلك خطوة للأمام للمهتمين بشئون البيئة فى مصر حيث أن إنشاء حزب سياسى يهتم بالبيئة فى مصر ينقل الحركة من مجرد التأثير فى مجرى الأمور إلى المشاركة فى صنع القرارات السياسية المتعلقة بالموضوعات البيئية فى مصر. فعلى سبيل المثال وجود حزب سياسى يهتم بالبيئة فى الشارع السياسى المصرى قد يساهم فى مراعاة الاعتبارات البيئية عند مناقشة وتقرير مشروعات التنمية فى مجلسى الشعب والشورى على سبيل المثال. بحيث لا يتم الموافقة على أى مشروع زراعى أو صناعى أو سياحى أو عمرانى إذا كان هذا المشروع ضاراً بالبيئة، أو أن هذا المشروع لا يرصد فى خطته وميزانيته كيفية التعامل مع التأثيرات السلبية التى يسببها المشروع للبيئة المحيطة به.

ومن ضمن أهداف ومبادئ حزب الخضر المصرى، نذكر :

1- ضرورة إعادة النظر فى منظومتنا التعليمية والثقافية والاعلامية والتربوية لخلق وعى وسلوك بيئى لدى الشباب وسائر المواطنين، لتؤكد مدى إرتباط الإنسان المصرى بالبيئة عن إقتناع بأن الحقوق البيئية يقابلها واجبات نحوها.

2- أن حل مشكلات التدهور البيئى فى مصر ومواجهة الفقر والتخلف باعتباره أسوأ أنواع التلوث، إنما تكمن أساساً فى تحقيق التنمية الإقتصادية المستمرة والمتواصلة لتلبية إحتياجات هذا الجيل والأجيال القادمة.

3- للحزب اهتمامات وأهداف فى مجال التعليم وربطه بالبيئة والعناية بالتعليم الأساسى ورفع مستواه والنهوض بالتعليم التطبيقى والقضاء على الأمية.

4- يهدف الحزب إلى بناء الإنسان المصرى السوى وبعث الشخصية المصرية وتنميتها وتعميق جذور الانتماء الوطنى وتحقيق تماسك أكبر فى الوحدة الوطنية لأنها أول ضرورات تحقيق التقدم والحرية.

* إذا كانت الدراسات الخاصة بالسياسة العامة فى مجال شئون البيئة تذهب إلى أن أهم أدوات تنفيذ السياسة البيئية هى: الإذعان الاختيارى، الحوافز الإقتصادية، سواء إيجابية أم سلبية، التوجيهات والقيود القانونية والإدارية، فإنه يصبح واضحاً أن دور المنظمات غير الحكومية فى مجال البيئة يتعلق بالأداتين الأولى والثالثة.

وفيما يلى أهم ما يمكن أن تساهم به المنظمات غير الحكومية فى مصر فى مجال إدارة شئون البيئة وحمايتها:

1- نشر الوعى البيئى والتشريعى والذى سيحل جزءا كبيراً من مشكلة التلوث فى مصر خاصة فى القرى ويمكن إعطاء هذه الجمعيات دوراً أكبر فى هذا المجال وذلك بتخصيص فترة زمنية لها فى وسائل

الاعلام المرئية والمسموعة – وهى الأهم نظراً لتفشى الأمية – حتى يمكن خلق وعى بيئى صادر عن أفراد عاديين وليسوا أشخاصاً رسميين وهو ما يوفر استجابة أكبر.

2- التعاون مع الإدارات الحكومية، إذ يمكن الربط بين كل جمعية أهلية أو ذات نفع عام فى مجال البيئة وبين الإدارة الحكومية التى تتولى تنفيذ التشريعات البيئية الخاصة، بها على سبيل المثال هناك جمعيات لمحاربة التلوث البيئى يمكن أن تتعاون تعاوناً مثمراً مع إدارات المرور بحيث تساعد فى إنشاء محطات لضبط محركات المركبات بالمواصفات العلمية بما يؤدى إلى إنعدام – أو على الأقل تقليل – خروج الغازات الملوثة للبيئة.

3- المساهمة فى تطبيق قانون البيئة، وهنا نجد أن إعطاء الجمعيات الحق فى تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبى أفعال الإعتداء على البيئة ممثلة للصالح العام للمطالبة بمعاقبة المتهم وتحميله بالتعويض المناسب على أفعاله الضارة، لا شك سيفيد كثيراً فى التأثير على المخالفين للتراجع وتنفيذ القانون إذا ما أمعنوا فى إضرارهم بالبيئة.

4- التأثير الفعال فى الرأى خاصة فى المسائل الحيوية مثل ترشيد إستخدام المياه، ونعتقد أن دور الجمعيات المعنية بشئون البيئة هو دور هام مؤثر فى هذه المسألة على وجه الخصوص، إذ تستطيع أن تصل إلى كل بيت وإلى كل ربة بيت لاقناعها بضرورة المحافظة على كل قطرة ماء.

5- المشاركة فى رسم الشبكات البيئية لتلوث الهواء، الماء، التربة، والضوضاء، فضلاً عن تجريف الأراضى.

6- دعم تطبيق بعض التدريبات البيئية البسيطة (مثل تحسين الإجراءات المنزلية) لتقليل التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية.

7- تحسين نوعية المعلومات عن النفايات.

8- المساهمة فى إقامة مركز معلومات متصل بالقطاعات الصناعية، الزراعية، الحضرية، لتحسين مستوياتهم فى شأن إدارة الفاقد.

9- وهناك وظيفة هامة تستطيع هذه الجمعيات أن تساهم بها فى حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار وهى تتعلق بدورها فى مساعدة صانع القرار فى صياغة السياسات العامة الخاصة بالبيئة فضلاً عن مساعدته لمعرفة آثار هذه السياسات عن طريق التغذية الاسترجاعية.

وبمراجعة خطط وبرامج وزارة الدولة لشئون البيئة، وجهاز شئون البيئة، وكذلك خطط وبرامج الإتحاد النوعى للجمعيات العاملة فى ميدان حماية البيئة، والمطبوعات والمنشورات الصادرة عنهم نجد أن الشراكة بين الحكومة أو الهيئات الحكومية والجمعيات تتجسد فى قيام الأخيرة بعدة أنشطة، دعماً للسياسات العامة فى مجال البيئة وموازيا لها (نقلاً):

1- المشاركة فى تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة خاصة:

- حماية الموارد الطبيعية .
- تنقية هواء المدن.
- إدارة المخلفات الصلبة وحماية التربة.
- حماية نهر النيل ومكافحة تلوث المياه.
- حماية البحار والبحيرات المصرية ومكافحة التلوث البحرى.

زيادة الوعى الجماهيرى مع قطاعات المجتمع : (الطفل- المرأة- العمال - الفلاحين- الطلاب والشباب المهنيين - رجال الأعمال والتجار والصناع- السياسيين والبرلمانيين- رجال الدين والمعلمون والإعلاميين).

2- تنفيذ بعض المشروعات التجريبية خاصة فى :

- المحافظة النائية.
- مجالات العمل التى يحتاجها المجتمع المحلى مثل:

۞ تدوير المخلفات الزراعية والصلبة.

۞ تدبير وسائل رخيصة لمواجهة مشاكل الصرف الصحى.

۞ تطهير خزانات المياه.

۞ تشجير القرى وجوانب الترع والمصارف وحدائق المدن.

۞ الإستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالجة وزراعة الغابات الخشبية.

۞ الطاقة النظيفة والمتجددة والرخيصة (الغاز الطبيعى)

3- مساندة عمل الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة خاصة فى:

➢ الانتشار الجغرافى فى المدن والمراكز القرى(مكاتب البيئة بالوحدات المحلية)

➢ الإبلاغ عن المخلفات البيئية.

➢ متابعة حل المشكلات البيئية مع جهاز شئون البيئة.

4- دعم فكرة مشاركة المجتمع فى تنمية وحماية البيئة.

من خلال تعميم تجربة مشروع SEEM، التى تمت فى محافظات سوهاج والدقهلية فى القرى والوحدات المحلية .

* ووفقاً لإعلان عام 2002 ، "عام الجمعيات الأهلية وحماية البيئة"، عقدت بمدينة الاسماعيلية يومى 30-31 يناير 2002 ورشة عمل بعنوان" إعلان عام 2002 عام الجمعيات الأهلية والبيئة"، وكان من

بين ما ناقشته هذه الورشة تقريرا هاماً، حول دور الجمعيات الأهلية فى مساندة خطة وزارة الدولة لشئون البيئة فى سياق الربط بين خطة عمل وزارة الدولة لشئون البيئة(الجهاز) وخطة عمل الإتحاد النوعى للجمعيات العاملة فى ميدان حماية البيئة، واقتراح الآليات المناسبة لترجمة وتنفيذ تلك البرامج ودعمها من المنظمات غير الحكومية وجاءت النتيجة اقتراح أن يتم العمل خلال وضع جدول للأنشطة والبرامج والتنفيذ من عمودين أحدهما لخطة الوزارة- الجهاز والآخر لنشاط الجمعيات(أنظر تفصيلات هذا الجدول فى الملحق رقم (2).

والخلاصة فى هذا الشأن أن ملامح وعناصر وخطط الشراكة فى مجال حماية وصون البيئة أو إدارة شئون البيئة بصفة عامة، متوافرة إلى حد ملحوظ بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية المعنية،ونعتقد فى أنها تسير نحو مزيد من الاعتماد المتبادل فى سبيل تحقيق الصالح العام، ولا يبدو هذا الأمر - حتى الآن - واضحاً أو حتى محتملاً فيما يتعلق بالطرف الثالث فى منظومة الشراكة وأقصد به القطاع الخاص، ومن ثم لا بد وأن تبذل جهوداً حثيثة نحو توفير المناخ المناسب لاستكمال المنظومة.

خاتمة

لا شك فى أن الوعى البيئى يزداد لدى الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية. على أنه لمواجهة الكم الكبير من المشكلات البيئية التى تعانى منها مصر لا بد من العمل على زيادة كفاءة كافة الأجهزة والمنظمات ورفع فعاليتها لتؤدى أدوارها فى حماية البيئة وحل مشكلاتها. وبالنسبة للجمعيات البيئية يمكن أن نورد ما يلى:

(1) توفير آليات التنسيق بين الجمعيات والإدارات الحكومية المختصة، ولعل عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق النشاط وتقديم التقارير الشهرية لمعرفة مدى ومجال كل إدارة، وما يرتبط بها من جمعيات، فى حماية العنصر الخاص بها من عناصر البيئة وما يمكن عمله فى الشهر الذى يليه وهكذا، يمكن أن يكون مفيداً للغاية.

(2) الإهتمام بميزانية هذه الجمعيات حتى تستطيع مباشرة أعمالها الهامة فى حماية البيئة، ويمكن دعمها بجزء من حصيلة الغرامات التى يحكم بها ضد المعتدين على سلامة البيئة.

(3) إعطاء بعض أعضاء هذه الجمعيات صفة الضبطية القضائية فى بعض الجرائم البيئية وإعطاء ما يقدمونه من تقارير أهمية خاصة فى مباشرة الدعوى الجنائية ضد من يقوم بفعل من أفعال الأعتداء على البيئة نظراً لصعوبة تواجد ووصول أعضاء الإدارة الحكومية لضبط الواقعة.

(4) فيما يتعلق بتحقيق متطلبات الشراكة، الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، في مجالات التنمية بصفة عامة والبيئة على وجه الخصوص هنا، هذه مبادئ رئيسية تعد حجر الأساس في بناء علاقات بناءة بين هذه القطاعات الثلاثة، لعل من أهمها:

- المساواة والعدالة – حرية الفكر والتعبير والفرص الكاملة للحوار.
- مبدأ المنفعة المتبادلة.
- شفافية العمل.
- تطبيق المبادئ على الذات أولاً – الإتفاق على معاني المفردات المستخدمة في الحوار والبناء.
- قبول كل قطاع لفكرة المشاركة والإقتناع بفكرة التكامل بديلاً عن الصراع.
- وجود أرضية مشتركة ومناطق للتماس بين أنشطة وأعمال هذه القطاعات .

هذه المبادئ أو الأسس تثير عدة تساؤلات وتحتاج إلى جهد وعمل للإستجابة لها:

- الشراكة لا بد وأن تتم بين أطراف قوية أو متقاربة في القوة حتى يستطيع كل طرف أن يتكامل مع الآخر، فهل هذا يمثل حقيقة توازن القوى بين القطاعات الثلاثة في مصر في اللحظة الراهنة ؟
- والشراكة تتطلب أسساً سياسية وقانونية وإجتماعية وفنية للقيام عليها، ومن ثم يثور التساؤل عن توافرها بالقدر اللازم في البيئة المصرية.
- ما هي المجالات الأكثر جدوى للشراكة بين قطاعات الثلاثة؟
- ما هو مصدر تمويل الأنشطة إذا تم الاتفاق على المجالات في ظل الشراكة، الحكومة أم رجال الأعمال أم المنظمات غير الحكومية ؟ أم تمويل مشترك ؟ وبأية نسب ؟
- ماهي الآليات اللازمة لإقامة وتوثيق هذا النمط من العلاقات ؟

خلاصة الخلاصة

وقل لي ما فائدة سفينة الدولة إذا لم يكن الجميع على سطحها .

مقتطف من كتاب "الدولة" لمؤلفه تيجان م. صلاح 1996.

قائمة المصادر

(1) د. أسامة الخولى، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئى فى الوطن العربى والدول النامية**، الكويت، عالم المعرفة، العدد 285 ، سبتمبر 2002.

(2) د. عطيه حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة فى مصر، بحث قدم فى **المؤتمر القومى الرابع للدراسات والبحوث البيئية**" نحو بيئة أفضل"، نوفمبر 1994.

(3) ــــــــــ، شركاء التنمية : الحكومة - القطاع الخاص- المنظمات غير الحكومية، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، **مجلة النهضة**، العدد الرابع، يوليو 2002.

(4) د. نور الدين هنداوى، السياسة التشريعية والإدارة التنفيذية لحماية البيئة فى " الحماية القانونية للبيئة فى مصر" **المؤتمر العلمى الأول للقانونيين المصريين 25-26 فبراير 1992**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، 1992.

(5) مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الكويت: **عالم المعرفة**، العدد 142، ربيع الأول 1410 هـ أكتوبر (تشرين الأول) 1989.

(6) وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، **2002 عام الجمعيات الأهلية وحماية البيئة**، أوراق مرجعية حول دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة، القرية الأولمبية بالاسماعيلية 30-31 يناير 2002.